يونيدروا

المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص

UNIDROIT

**TRADUCTION ARABE DES
PRINCIPES D'UNIDROIT RELATIFS
AUX CONTRATS
DU COMMERCE INTERNATIONAL**

الترجمة العربية

لمبادئ يونيدروا في العقود التجارية الدولية

(الطبعة الرابعة عام ٢٠١٦ م)

Traduction, Preparation, Et Sources Historiques

الترجمة والإعداد والهوامش والمصادر التاريخية

الأستاذ الدكتور / أمية علوان

PROF. Dr. OMAIA ELWAN

الأستاذ الدكتور / محمد حسام محمود لطفى

PROF. Dr. M. HOSSAM LOUTFI

الأستاذ الدكتور / مٌحیی الدين إسماعیل علم الدين

PROF. Dr. MOHIEDDIN I. ALAMEDDIN

عام ٢٠٢٥ م

“Translation into the Arabic language of the official integral version of the UNIDROIT Principles of International Commercial Contracts. The translators gratefully acknowledge permission to translate given by UNIDROIT in 2018. Arabic not being an official language of UNIDROIT, UNIDROIT has not reviewed this translation.”

يتضمن هذا الكتاب ترجمة باللغة العربية للنسخة الكاملة من مبادئ العقود التجارية الدولية. وقد حصل المترجمون على ترخيص بالترجمة من منظمة يونيدروا عام ٢٠١٨ . ولا تعد اللغة العربية لغة رسمية لدى يونيدروا ، حيث لم تُراجع من يونيدروا . .

تمهيد

(الغرض من المبادئ)

تضع المبادئ التالية قواعد عامة خاصة بالعقود التجارية الدولية، تُطبق عندما يتفق الأطراف على إخضاع عقدهم لها^(١).

مادة ١-١

(حرية التعاقد)**

يتمتع الأطراف بحرية في إبرام العقد و تحديد مضمونه

المادة ٢-١

(إنتفاء الشكلية)*

مادة ٣-١

(القوة الملزمة للعقد)*

مادة ٤-١

(القواعد الآمرة)*

(١) إن الأطراف الذين يرغبون أن يكون اتفاقهم محكوماً ب المبادئ يمكنهم أن يستخدموا العبارات التالية كما يمكنهم أن يضيفوا ما يرغبون فيه من استثناءات أو تعديلات.

"يخضع هذا العقد لمبادئ يونيدروا (٢٠٠٤) (باستثناء المواد.....)".

ويمكن للأطراف الراغبين في ذلك أن يضيفوا تطبيق قانون دولة بعينها أن يستخدموا العبارات التالية:

"يخضع هذا العقد لمبادئ (باستثناء المواد.....) على أن يكملها قانون عند اللزوم (دولة معينة).

(**) Liberte Contractuelle – Freedom of Contract.

(٠) Forme Du Contrat – No Form Required.

*) Force Obligatoire Du Contrat – Binding Character of Contract.

٠) Regles Imperatives – Mandatory Rules.

مادة ٥-١

(الإستبعاد أو التعديل من الأطراف) *

يجوز للأطراف إستبعاد تطبيق هذه المبادئ أو مخالفتها أو تعديل آثار أي حكم من أحكامها، ما لم يرد في المبادئ نص مُغاير.

مادة ٦-١

(تفسير وتكملة المبادئ) *

مادة ٧-١

(حُسن النية ونزاهة التعامل) *

مادة ٨-١

(السلوك المتناقض) *

مادة ٩-١

(عادات وممارسات عملية) *

مادة ١٠-١

(الإخطار) *

مادة ١١-١

(تعريف)

المادة ١٢-١

(احتساب المُدد المحددة من الأطراف) *

*) Exclusion Ou Modification Conventionnelle – Exclusion or Modification by the Parties.

*) Interpretation Et Comblement Des Lacunes - Interpretation and Supplementation of the Principles.

*) Bonne Foi – Good Faith and Fair Dealing.

*) Interdiction De Se Contredire – Inconsistent Behaviour.

*) Usages Et Pratioues – Usages and Practices.

*) Notification – Notice.

*) Computation Des Delais Fixés Par Les Parties – Computation of Time Set by Parties.

الفصل (٢)

تكوين العقد وسلطة الوكلاء عن أصلاء* (*)

المبحث الأول : تكوين العقد*

مادة ١-١-٢

(طريقة التكوين)*

مادة ٢-١-٢

(تعريف الإيجاب)*

يُشكل الاقتراح بإبرام عقد إيجابًا إذا كان نهائيًا بما يكفي للدلالة على إرادة المُوجِب في الالتزام حال القبول.

مادة ٣-١-٢

(سحب الإيجاب)*

(١) يُنتج الإيجاب أثره عند وصوله إلى من وجه إليه.

(٢) يُمكن سحب الإيجاب، ولو كان غير قابل للعدول عنه، إذا وصل السحب إلى من وجه إليه

قبل، أو في نفس توقيت، وصوله إليه.

*) Formation Du Contract et Pouvoir De Representation – Formation And Authority Of Agents.

*) Egypt 91 – 93, 104 – 108

Libya 91 – 93, 104 – 108

Syria 98 – 64, 105 – 109

Lebanon 184, 172

Iraq 87, 84

Kuwait 36, 42, 41, 53 – 64

Morocco 24, 29, 30

Tunisia 35, 37

Algeria 63, 73 – 77

Ordan 152, 163 – 168

Yemen 108 – 115

Marched El-Hairan, 346

Ibn Nadjim, II, 196

Digeste, XLIV, 7, 15; XLV, 1, 1; XXXIII, 5, 8 § 2.

*) Formation Du Contrat – Formation.

*) Mode De Formation – Manner of Formation.

*) Definition De L'offre – Definition of offer.

*) Rétractation De L'Offre – Withdrawal of Offer.

مادة ٤-١-٢
(العدول عن الإيجاب)*

مادة ٥-١-٢
(رفض الإيجاب)*
يسقط الإيجاب بوصول الرفض إلى المُوَجَّب.

مادة ٦-١-٢

(كيفية القبول)*

مادة ٧-١-٢

(مُدّة القبول)*

المادة ٨-١-٢

(القبول خلال مُدّة محددة)*

مادة ٩-١-٢

(قبول مُتأخر – التأخر في النقل)*

مادة ١٠-١-٢

(سحب القبول)*

*) Revocation De L'offre – Revocation of Offer.

*) Reje De L'Offre – Rejection of Offer.

*) Mode D'Accéptation – Mode of Acceptance.

*) Délai D'Accéptation - Time of Acceptance.

*) Délai Determiné D'Accéptation – Acceptance Within a Fixed Period of Time.

*) Accéptation Tardive, Retard Dans La Transmission – Late Acceptance. Delay in Transmission.

*) Rétractation De L'Accéptation – Withdrawal of Acceptance.

مادة ١١-١-٢

(تعديل القبول)*

مادة ١٢-١-٢

(التعزيز الكتابي)*

مادة ١٣-١-٢

(توقف إتمام العقد على إتفاق بشأن مسائل موضوعية أو شكلية)*

إذا أصر أحد الأطراف خلال المفاوضات على عدم إتمام العقد حتى يتم الإتفاق على أمور محددة أو صياغتها في شكل معين، فلن ينعقد العقد قبل التوصل إلى إتفاق على هذه الأمور أو على هذا الشكل.

مادة ١٤-١-٢

(شروط تتحدد لاحقاً)*

مادة ١٥-١-٢

(التفاوض بسوء نية)*

مادة ١٦-١-٢

(وأجب السرية)*

مادة ١٧-١-٢

(بنود شمول العقد لكل الإتفاق)*

مادة ١٨-١-٢

(التعديل في شكل معين)*

*) Modification De L'Accéptation – Modified Acceptance.

*) Confirmation Ecrite – Writings in Confirmation.

*) Contrat Subordonne Sur Un Accord Sur Certaines Questions Relativies Au Fond Ou A La Forme – Conclusion of Contract Dependent On Agreement On Specific Matters or in a Particular Form.

*) Clause à Determiner Ultérieurement – Contract With Terms Deliberately Left Open.

*) Mauvaise Foi Dans Les Negotiations – Negotiations in bad faith.

*) Devoir De Confidentialité – Duty of Confidentiality.

*) Clause D'Intégralité – Merger Clauses.

*) Modification Sous Une Forme Particuliere – Modification in a Particular Form.

مادة ١٩-١-٢

(تعاقد بنود نمطية)*

مادة ٢٠-١-٢

(بنود غير مألوفة)*

مادة ٢١-١-٢

(تعارض بنود نمطية مع بنود غير نمطية)*

عند تعارض بنود نمطية مع بنود غير نمطية ترجح الأخيرة.

مادة ٢٢-١-٢

(تباين البنود النمطية)*

عندما يستخدم الأطراف بنودًا نمطية دون إتفاق عليها، فيُعد العقد قد انعقد على أساس البنود المتفق عليها وأي بنود نمطية أخرى تتفق معها في جوهرها، ما لم يوجه أحد الأطراف إلى الطرف الآخر إخطارًا واضحًا، إما بداية وإما في توقيت لاحق دون تأخير غير مبرر، بعدم اتجاه إرادته إلى الارتباط بهذا العقد.

المبحث الثاني: سلطة الوكلاء*

المادة ١-٢-٢

(نطاق المبحث)**

المادة ٢-٢-٢

(إنشاء وتحديد نطاق سلطة الوكيل)*

(نطاق المبحث)**

*) Clauses Types – Contracting Under Standard Terms.

*) Clauses Inhabituelles – Surprising Terms.

*) Conflict Between Standard Terms and Non_Standard Terms.

*) (باللغة الفرنسية) : Desaccord sur les clause types

*) Pouvoir De Representation - Authority of Agents.

**) Objet De La Section – Scope of The Section.

*) Constitution Et Etendu Du Pouvoir De Representation – Establishment and Scope of the Authority of the Agent.

**) Objet De La Section – Scope of The Section.

نطاق المبحث)**

المادة ٢-٢-٢

(إنشاء وتحديد نطاق سُلطة الوكيل)*

- (١) يجوز أن يكون منح الأصيل سُلطة إلى وكيل ، صريحًا أو ضمنيًا .
- (٢) للوكيل بالنظر إلى الظروف، سُلطة مباشرة جميع التصرفات الضرورية لإتمام مهمته.

المادة ٣-٢-٢

(الإفصاح عن الوكالة)*

- (١) تنتج التصرفات التي يعقدها الوكيل، في " حدود سلطته" مادام الغير يعلم ،أو كان عليه أن يعلم، أن الوكيل كان يتصرف بصفته وكيلاً، آثارها مباشرة في العلاقات القانونية بين الأصيل والغير، ولا تنشأ أية علاقة قانونية فيما بين الوكيل والغير .
- (٢) مع ذلك، تُرتب تصرفات الوكيل آثارها في علاقات الوكيل مع الغير إذا كان الوكيل - بموافقة من الأصيل - قد صرف آثار التعاقد مع الغير لنفسه.

المادة ٤-٢-٢

(عدم الإفصاح عن الوكالة)*

المادة ٥-٢-٢

(الوكيل يعمل بدون سُلطة أو متجاوزًا لسلطاته)*

المادة ٦-٢-٢

(مسئولية الوكيل الذي يتصرف بدون سُلطة أو بالتجاوز لسلطته)*

- (١) يُسأل الوكيل الذي يتصرف بغير سُلطة أو يكون متجاوزًا لسلطته ، عن أن يُسدد إلى الغير التعويضات التي تحمل بها جراء ذلك كما لو كان الوكيل قد تصرف بناءً على سُلطة أو لم يكن متجاوزًا لسلطته، ما لم يُقر الأصيل تصرفه.

**) Objet De La Section – Scope of The Section.

١) Constitution Et Etendu Du Pouvoir De Representation – Establishment and Scope of the Authority of the Agent.

٢) Divulgateion De La Representation – Agenc Disclosed.

٣) Non Divulgateion De La Representation – Agency Undisclosed.

٤) Representant agissant sans pouvoir ou au dela de ses pouvoirs – agent acting without or exceeding its authority.

٥) Responsabilite Du Representant Agissant Sans Pouvoir ou Au Dela De Ses Pouvoirs – Liability of Agent Acting Without or Exceeding its Authority.

(٢) مع ذلك، لا يُسأل الوكيل إذا كان الغير يعلم، أو كان عليه أن يعلم، بأن الوكيل لم تكن له سلطة أو كان يتصرف بالتجاوز لسلطته.

المادة ٧-٢-٢

(تعارض المصالح)*

(١) إذا كان العقد المبرم من وكيل، يوقع الوكيل في تعارض مصالح مع الأصيل، وكان الغير قد علم أو كان عليه أن يعلم، بأن الأصيل قد يتمسك ببطلان العقد، فإن حق الإبطال يخضع للمواد ٩-٢-٣ والمواد من ١١-٢-٣ إلى ١٥-٢-٣.

(٢) مع ذلك، لا يمكن للأصيل أن يتمسك بالعقد:

(أ) إذا كان الأصيل قد وافق عليه، أو علم أو كان عليه أن يعلم، بتورط الوكيل في تعارض المصالح، أو

(ب) إذا كان الوكيل قد كشف عن تعارض المصالح للأصيل ولم يُبد الأخير، خلال أجل معقول، اعتراضًا.

المادة ٨-٢-٢

(الوكالة من الباطن)*

للكيل سلطة ضمنية في تعيين وكيل من الباطن ليتم الأعمال التي لا يتوقع عقلاً من الوكيل أن يقوم بها بنفسه. ينطبق ما ورد في هذا المبحث من أحكام على الوكالة من الباطن.

المادة ٩-٢-٢

(الإقرار)

(١) يجوز للأصيل إقرار عمل الوكيل الذي يتصرف بغير سلطة أو مجاوزًا حدود سلطته. وإذا تم الإقرار، فينتج التصرف نفس الآثار التي تكون له بداية لو كان الإقرار قد تم حال تمتع الوكيل بسلطة إبرامه.

المادة ٩-٢-٢

(الإقرار)

(٢) يجوز للأصيل إقرار عمل الوكيل الذي يتصرف بغير سلطة أو مجاوزًا حدود سلطته. وإذا تم الإقرار، فينتج التصرف نفس الآثار التي تكون له بداية لو كان الإقرار قد تم حال تمتع الوكيل بسلطة إبرامه.

(٣) يجوز للغير أن يوجه إخطارًا إلى الأصيل يُحدد له فيه مدة معقولة للإقرار. فإذا لم يُقر الأصيل التصرف خلال هذه المدة، فليس له أن يفعل ذلك.

*) Conflit D'interets – Conflict of Interests.

*) Substitution De Representant – Sub-Agency.

لمادة ٢-٢-١٠

(إنقضاء السُّلطة)*

- (١) لا ينفذ إنقضاء السُّلطة في مواجهة الغير ما لم يكن هذا الغير عالمًا، أو كان عليه حتمًا أن يعلم، بالإنقضاء .
- (٢) يظل للوكيل على الرغم من إنقضاء سلطته أن يقوم بالتصرفات الضرورية لتفادي أي إضرار بمصالح الأصيل^(٢).

الفصل (٣)

صحة التعاقد (*)

المبحث الأول: أحكام عامة

مادة ٣-١-١

(المسائل التي لم تعالج)**

لا يتناول هذا الفصل إنعدام الأهلية.

مادة ٣-١-٢

(صحة مُجرد الإتِّفاق)*

يكفى لانعقاد العقد أو تعديله أو إنهائه مجرد إتِّفاق الأطراف فحسب .

*) Extinction Du Pouvoir – Termination of Authority.

^(٢) انظر في القانون المصري: المادة ١٥٧ تجارى.

*) Validite – Validity.

*) Egypt 120 – 128

Libya 120 – 128

Syria 121 – 129

Iraq 112 – 117

Liban 203 – 212

Kuwait 147 – 158

Jordan 135 – 172

Algeria 81 – 89

Yemen 172 – 173

Tunisie 47 – 55

Maroc 40 – 56

Droit musulman: Koran, IV, 33; Zarkani, V, 8, 153; Tassouli et Taoudi, II, 24; Ibn Acem, 705; Ibn Nadjim, I, 84; Khalil, III, 346, 394.

Droit Romain: Digeste, L, 17, 116; XXII, 6, 2, XXXIX, 3, 20; XXVIII, 5, 9 pr. § 1; XXXIV, 5, 3; XLIV, 7, 57.

**) Matieres Non Traitees – Matters Not Covered.

*) Validite Par Seul Accord – Validity of Mere Agreement.

الفصل (٣)

صحة التعاقد* (*)

المبحث الأول: أحكام عامة

مادة ٣-١-١

(المسائل التي لم تعالج)**

لا يتناول هذا الفصل إنعدام الأهلية.

مادة ٣-١-٢

(صحة مجرد الإتفاق)*

يكفى لانعقاد العقد أو تعديله أو إنهائه مجرد إتفاق الأطراف فحسب .

مادة ٣-١-٣

(الاستحالة ابتداءً)*

(١) لا يؤثر في صحة العقد مجرد توافر حالة استحالة تنفيذ بالنسبة لأحد المتعاقدين عند إبرام العقد .

(٢) لا يؤثر في صحة العقد مجرد عدم تمتع أحد المتعاقدين بسلطة التصرف في الأموال محل العقد.

مادة ٣-١-٤

(الطابع الأمر للـ المبادئ ع)

تُعد آمرة النصوص الواردة في هذا الفصل المتعلقة بالتدليس، والإكراه، والمزينة المُفَرِّطة وعدم المشروعية

*) Validite – Validity.

*) Egypt 120 – 128

Libya 120 – 128

Syria 121 – 129

Iraq 112 – 117

Liban 203 – 212

Kuwait 147 – 158

Jordan 135 – 172

Algeria 81 – 89

Yemen 172 – 173

Tunisie 47 – 55

Maroc 40 – 56

Droit musulman: Koran, IV, 33; Zarkani, V, 8, 153; Tassouli et Taoudi, II, 24; Ibn Acem, 705; Ibn Nadjim, I, 84; Khalil, III, 346, 394.

Droit Romain: Digeste, L, 17, 116; XXII, 6, 2, XXXIX, 3, 20; XXVIII, 5, 9 pr. § 1; XXXIV, 5, 3; XLIV, 7, 57.

***) Matieres Non Traitees – Matters Not Covered.

*) Validite Par Seul Accord – Validity of Mere Agreement.

*) Impossibilite Initiale – Initial Impossibility.

المبحث الثاني : أسباب الإبطال

مادة ١-٢-٣

(تعريف الغلط)*

الغلط هو اعتقاد خاطئ في الوقائع أو في القانون المُطبَّق عند إبرام العقد.

مادة ٢-٢-٣

(الإبطال بسبب الغلط)*

مادة ٣-٢-٣

(الخطأ في التعبير أو التوصيل)*

يتحمل تبعه الغلط الواقع عند التعبير عن الإرادة أو توصيلها، الشخص الذي صدر منه التعبير عن الإرادة.

مادة ٤-٢-٣

(وسائل ترضية مُتاحة حال عدم التنفيذ)*

لا يجوز لأي طرف أن يتمسك بإبطال العقد استنادًا إلى الغلط إذا كانت الظروف التي تمسك فيها بالإبطال تؤدي، أو من شأنها أن تؤدي، إلى وسيلة ترضية مُتاحة لمواجهة عدم التنفيذ.

مادة ٥-٢-٣

(التدليس)*

يجوز لأي طرف أن يتمسك بإبطال العقد إذا كان الطرف الآخر قد دفعه إلى التعاقد بطرق احتيالية بما في ذلك اللُغّة أو الممارسات العملية، أو إذا أخفى هذا الأخير عن الطرف الآخر - بالمخالفة لمقتضيات حُسنِ النِّيّةِ ونزاهة التعامل في المسائل التجارية- بطريق الغش، لظروف كان ينبغي عليه أن يفصح عنها.

*) Definition De L'Erreur – Definition of Mistake.

*) Nullite Pour Erreur – Relevant Mistake.

*) Erreur Dans L'Expression ou La Transmission – Error in expression or Transmission.

*) Moyens Ouverts En Cas D'Inexecution – Remedies For Non-Performance.

*) DOL – Fraud.

مادة ٦-٢-٣

(التهديد)*

يجوز لأحد الأطراف التمسك بإبطال العقد إذا كان ما دفعه إلى إتمام العقد هو تهديد غير مبرر من الطرف الآخر، وكان هذا التهديد - بالنظر إلى الظروف المحيطة - حالاً وخطيراً بحيث لا يجعل للطرف الأول بديلاً معقولاً. ويُعتبر التهديد غير مبرر - بوجه خاص - إذا كان العمل، أو الامتناع الذي هدد به الطرف الآخر، غير مشروع في حد ذاته أو كان من غير المشروع استخدام هذا التهديد بهدف التوصل إلى إبرام العقد.

مادة ٧-٢-٣

(المزِيَّة المُفْرِطَة)*

- (١) يجوز لأي طرف أن يتمسك بإبطال العقد أو أحد بنوده إذا تضمن العقد أو أحد بنوده - عند إبرامه - بدون مبرر، مزِيَّة مُفْرِطَة للطرف الآخر. ويُعتد في ذلك بعدة عناصر من بينها:
 - (أ) استفادة الطرف الآخر بطريقة غير مشروعة من تبعية اقتصادية للطرف الأول، أو مصاعب اقتصادية تواجهه أو حاجته المُلِحَة، أو عدم تبصره، أو جهله، أو عدم خبرته أو افتقاره إلى مهارات التفاوض، و
 - (ب) طبيعة العقد والغرض منه.
- (٢) يجوز للمحكمة - بناءً على طلب الطرف الذي تقرر البطلان لمصلحته - أن تُعدل العقد، أو البند، ليتفق مع المعايير التجارية المعقولة لنزاهة التعامل.
- (٣) كما يجوز للمحكمة أن تُعدل العقد أو البند بناءً على طلب الطرف الذي تسلم الإخطار بالإبطال، بشرط أن يكون هذا الطرف قد بادر من فوره إلى إخطار الطرف الآخر بطلبه، وقبل أن يكون الطرف الآخر قد تصرف، بصورة معقولة، استناداً إليه. وتنطبق في هذه الحالة المادة ٣-٢-١٠ -فقرة ٢ .

مادة ٨-٢-٣

(الغير)*

*) Contrainte – Threat.

*) Avantage Excessif – Gross Disparity.

*) Tiers – Third Persons.

(١) إذا كان التدليس أو الإكراه أو المزية مُفْرِطَة أو الغلط من جانب أحد الأطراف منسوبةً إلى الغير، أو معلومًا من، أو كان واجبًا عليه العِلم به، وكان المسئول عن تصرفات هذا الغير هو الطرف الآخر، فيجوز إبطال العقد بنفس الأحكام كما لو كان هذا السلوك قد صدر من هذا الطرف الآخر نفسه أو ثبت العِلم به لديه منه شخصيًا.

(٢) إذا كان التدليس أو الإكراه أو المزية مُفْرِطَة منسوبةً لغير لا يُسأل الطرف الآخر عن تصرفاته، فيجوز إبطال العقد إذا كان هذا الطرف الآخر يعلم، أو كان عليه أن يعلم، بالتدليس أو الإكراه أو المزية مُفْرِطَة، مادام قد تصرف عند التمسك بالبطلان بشكل معقول استنادًا إلى العقد.

مادة ٩-٢-٣

(الإجازة)*

لا محل لإبطال العقد، إذا أجازته الطرف المقرر لمصلحته البطلان، صراحةً أو ضمناً، بعد بدء حساب مهلة الإخطار بالإبطال.

مادة ١٠-٢-٣

(فقد الحق في التمسك بالإبطال)*

(١) إذا كان لأحد الأطراف الحق في التمسك بإبطال العقد للغلط وأفصح الطرف الآخر عن رغبته في التنفيذ أو نفذ العقد حسبما فهمه الطرف المقرر لمصلحته البطلان، فيعتبر العقد قد تم إبرامه وفقاً لفهم الطرف الأخير. ويلتزم الطرف الآخر بأن يقوم بهذا الإفصاح أو التنفيذ، فور إخطاره بالطريقة التي فهم بها الطرف المقرر لمصلحته الإبطال العقد، وقبل قيام هذا الطرف بالتعامل استنادًا إلى الإخطار بالإبطال.

(٢) يترتب على الإفصاح فقد الحق في طلب إبطال العقد، ويعد أي إخطار سابق بالإبطال كأن لم يكن.

مادة ١١-٢-٣

(الإخطار بالإبطال)*

يباشر طلب إبطال العقد من قِبَل أحد الأطراف بإخطار يوجهه إلى الطرف الآخر.

*) Confirmation – Confirmation.

*) Perte Du Droit A L'Annulation – Loss of Right to Avoid.

*) Annulation Par Notification - Notice of Avoidance.

مادة ١٢-٢-٣

(مهلة الإخطار)*

- (١) يجب اعلان الإخطار خلال أجل معقول على أن تؤخذ في الاعتبار الظروف منذ اللحظة التي يكون فيها الطرف صاحب الحق في التمسك بإبطال العقد قد علم بأسباب البطلان أو لم يكن في وسعه الجهل به، أو كان في وسعه التعامل بحرية.
- (٢) عندما يكون أحد بنود العقد بعينه قابلاً للإبطال من قِبَل أحد الأطراف طبقاً للمادة ٣-٢-٧، يبدأ حساب مهلة الإخطار بالإبطال إعتباراً من تاريخ تمسك الطرف الآخر بهذا الشرط.

مادة ١٣-٢-٣

(الإبطال الجزئي)*

إذا كانت أسباب البطلان تؤثر على بعض بنود العقد فقط، فإن أثر هذا البطلان يقتصر على هذه البنود وحدها دون غيرها ما لم يكن من غير المعقول، بالنظر إلى الظروف المحيطة، التمسك ببنود العقد الأخرى .

مادة ١٤-٢-٣

(الأثر الرجعي للبطلان)*

ينتج البطلان أثره بأثر رجعي

مادة ١٥-٢-٣

(الاسترداد)

- (١) حال البطلان يجوز لأي من الأطراف المطالبة باسترداد أي مما تلقاه أثناء تنفيذ العقد ، أو البنود التي أبطلت ، بشرط أن يكون هذا الطرف قد رد ، بالتزامن ، ما قد تسلمه.
- (٢) إذا كان الرد العيني مستحيلاً ، أو غير متناسب ، يتم سداد مُقابل نقدي كلما كان ذلك معقولاً .

*) Delais – Time Limits.

*) Annulation Partielle – Partial Avoidance.

*) Effet Retroactif De L'Annulation – Retrocative Effect of Avoidance.

(٣) ليس على مُتلقِي الأداء أن يُسدد مُقابل نقدي كلما كانت استحالة التنفيذ العيني راجعة إلى الطرف الآخر .

(٤) يجوز المُطالبة بالتعويض عن النفقات الضرورية المعقولة التي تم تكبدها بغرض الحفاظ ، أو المحافظة، على ما تم تسلمه .

مادة ١٦-٢-٣

(تعويضات)*

يُسأل الطرف الذي يعلم، أو كان عليه أن يعلم، سواء أكان العقد قد أُبطل أم لا، بأسباب البُطلان ، عن تعويض الطرف الآخر، ليعيده إلى الحالة التي كان يجب أن يكون عليها لو لم يُبرم العقد.

مادة ١٧-٢-٣

(إقرارات بإرادة مُنفردة)*

تطبق أحكام هذا الفصل، بعد إدخال التعديلات الضرورية، على أي مراسلة تتضمن تعبيرًا عن الإرادة يوجهها أحد الأطراف إلى الطرف الآخر.

مبحث (٣): عدم المشروعية

مادة ١-٣-٣

(عقود تنتهك قواعد أمرة)

- ١ - عند مخالفة العقد لقاعدة أمرة ، سواء أكان منشأها وطني أم دولي أو عابر للقوميات ، واجبة التطبيق وفقًا للمادة ١-٤ من هذه المبادئ ، فإن آثار هذه المخالفة على العقد، هي بعينها ، إن وجدت ، التي وردت صراحةً في هذه القاعدة الأمرة .
- ٢ - إذا كانت القاعدة الأمرة لم تنص صراحةً على آثار إنتهاكها على العقد ، فيتمتع الأطراف بالحق في مباشرة الوسائل المُستندة إلى عدم تنفيذ العقد ، متى كان ذلك معقولًا بالنظر إلى الظروف .
- ٣ - عند تحديد ما هو معقول ، يُنظر إلى ما يلي :

*) Dommages Interets – Damages.

*) Declarations Unilaterales – Unilateral Declarations.

- (أ) الغرض من القاعدة التي انتهكت .
(ب) الطائفة التي ينتمي إليها الأشخاص التي وضعت هذه القاعدة حماية لها .
(ج) أي جزء من الممكن إعماله بمُوجِب القاعدة محل الإتهاك.
(د) خطورة الإتهاك.
(هـ) إذا كان أحد الأطراف ، أو كليهما ، قد عَلِمَ ، أو كان عليه أن يعلم ، بالإتهاك .
(و) ما إذا كان تنفيذ العقد يقتضي الإتهاك .
(ز) التوقعات المعقولة من الأطراف .

مادة ٢-٣-٣

(الرد)

- (١) حال وجود أداء بمُوجِب عقد ينطوي على إنتهاك لقاعدة آمرة بمُوجِب مادة ١-٣-٣ ، فيجوز الرد مادام معقولاً بالنظر إلى الظروف .
(٢) عند تحديد ما هو مقبول ، يُنظر ، مع التعديل بما هو مناسب، إلى المعايير المُشار إليها في مادة ١-٣-٣ .
(٣) إذا تم الرد ، فتطبق ، مع التعديل بما هو مناسب، القواعد المنصوص عليها في مادة ١٥-٢-٣ .

لفصل ٤

التفسير* (*)

مادة ١-٤

(نية الأطراف)*

- (١) يُفسر العقد طبقاً للنية المشتركة للطرفين.

*) Interpretation - Interpretation.

*) Egypt Civil Code art. 150.

Libyan Civil Code Art 152.

Syrian Civil Code art. 151.

Kuwait Civil Code art. 193.

Iraqi Civil Code art. 155.

Algerian Civil Code art. 111.

Morrocan Civil Code art. 461.

Medjella 12, 13, 16.

Ibn Nadjim I, 160.

Code, IV, 28, 3.

*) Intention Des Parties - Intention of The Parties.

(٢) إذا لم يُمكن الوصول إلى هذه النية المشتركة، يتعين تفسير العقد وفقاً للمعنى الذي يعطيه له شخص عادي من نفس مستوى الأطراف وفي نفس ظروفهم.

(٣) إذا لم يُمكن الوصول إلى هذه النية المشتركة، يتعين تفسير العقد وفقاً للمعنى الذي يعطيه له شخص عادي من نفس مستوى الأطراف وفي نفس ظروفهم.

مادة ٢-٤

(تفسير الإقرارات والسلوك)*

(١) يُفسر أي إقرار أو سلوك صادر من أحد الأطراف ، طبقاً لنية هذا الطرف إذا كان الطرف الآخر يعلم بهذه النية أو لم يكن من الممكن أن يجهلها.

(٢) إذا لم تنطبق الفقرة السابقة، يُفسر الإقرار أو السلوك وفقاً للمعنى الذي يعطيه له الشخص العادي من نفس نوعية الطرف الآخر حال وجوده في الظروف نفسها.

مادة ٣-٤

(الظروف المؤثرة)*

عند تطبيق المادتين ١-٤ و ٢-٤، يجب أن تُراعى جميع الظروف بما في ذلك:

(أ) المفاوضات التمهيدية بين الأطراف .

(ب) الممارسات التي درج عليها الطرفان فيما بينهما.

(ج) سلوك الأطراف اللاحق على إبرام العقد.

(د) طبيعة العقد والغرض منه.

(هـ) المعنى الذي يُعطى بوجه عام للمصطلحات والتعبيرات الدارجة في المجال التجاري المعني.

(و) العادات المرعية.

مادة ٤-٤

(اعتبار العقد و البيانات الواردة فيه وحدة واحدة " مبدأ ترابط العقد ")*

تُفسر الشروط والمصطلحات والتعبيرات بالنظر إلى العقد ككل أو إلى الإقرارات الواردة فيه.

مادة ٥-٤

(مبدأ إعمال النص)*

تُفسر بنود العقد بأسلوب يُمكن معه أن يكون لكل بنوده أثر ما، وليس بأسلوب يُجرد بعضها من أي أثر.

*) Interpretation des Declarations Et Des Comportements – Interpretation of Statements and other conduct.

*) Circonstances Pertinentes – Relevant Circumstances.

*) Coherence Du Contrat – Reference to Contract or Statement as a whole.

*) Interpretation Utile - All Terms to be Given Effect.

مادة ٦-٤

(تفسير النص الغامض ضد مصلحة من أعدّه)*

إذا انفرد أحد الأطراف بإعداد بنود غير واضحة، فيفضل تفسيرها ضد مصلحته.

مادة ٧-٤

(التباين اللغوي)*

حال تباين صياغتين تتمتعان بحجية متساوية، تكون الأفضلية للتفسير المُستند إلى النسخة الأصلية.

مادة ٨-٤

(السهو)*

(١) إذا لم يتفق الأطراف في عقد على شرط مهم يُحدد حُقوقهم والتزاماتهم، فيُستكمل ببند مناسب.

(٢) يدخل في الاعتبار عند تحديد مدى مناسبة الشرط، عدة عناصر من بينها:

(أ) نية الأطراف

(ب) طبيعة العقد والغرض منه.

(ج) حُسن النية ونزاهة التعامل.

(د) المعقولية.

قد تكون الالتزامات التعاقدية للأطراف صريحة أو ضمنية.

*) Regle Contra Proferentem – Contra Proferentem rule.

*) Divergences Linguistiques – Linguistic Discrepancies.

*) Omissions – Supplying an Omitted Term.

الفصل ٥

مضمون العقد وحقوق الغير* (*) والالتزامات المتعلقة على شرط

المبحث الأول: مضمون العقد

مادة ١-١-٥

(الالتزامات الصريحة والضمنية)**

مادة ٢-١-٥

(الالتزامات الضمنية)*

تستخلص الالتزامات الضمنية من:

(أ) طبيعة العقد والغرض منه؛

(ب) الممارسات المستقرة فيما بين الأطراف والعادات المرعية؛

(ج) حُسن النية ونزاهة التعامل؛

(د) المعقولية.

*) Contenu Du Contract Et Droits Des Tiers – Content and Third Party Rights.

*) Egypt 148, 154 – 156

Libya 148, 156 – 158.

Syria 149, 155 – 157.

Iraq 150, 152 – 154.

Lebanon 370, 371, 227 – 231.

Kuwait 195, 205 – 206.

Morocco 463 & 231

Algeria 116 – 118.

Ibn Farhoun II, 67, 68, 70.

Medjellé 37, 43, 45, 230, 233, 554, 555.

Radd El-Mokhtar, 7, 310;

Eddor El-Mokhtar, IV.

Karam, II, 184; III, 70; IV, 33, 61; V, I, VI, 153; XVI, 92, XVII, 16, 37.

Khalil, III, 451.

Tassouli, II, 183.

Zarkani, V, 58

Digeste, XLIV, 7, 2 § 3; L, 17, 90; XXI, 1, 31 § 20.

***) Obligations Expresses Et Implicites – Express and Implied Obligations.

*) Obligations Implicites – Implied Obligations.

مادة ٣-١-٥

(الالتزام بالتعاون)*

يلتزم كل طرف بالتعاون مع الطرف الآخر كلما كان هذا التعاون متوقعًا بشكل معقول عند تنفيذ أحد الأطراف لالتزاماته.

مادة ٤-١-٥

(الالتزام بتحقيق نتيجة والالتزام ببذل عناية)*

- (١) إذا التزم أحد الأطراف بأن يحقق نتيجة بعينها، يلتزم هذا الطرف بتحقيق هذه النتيجة.
- (٢) إذا التزم أحد الأطراف بأن يبذل أقصى عناية في تنفيذ أمر ما، يلتزم هذا الطرف ببذل عناية وحيطة الرجل العادي من نفس مستواه وفي نفس ظروفه.

مادة ٥-١-٥

(تحديد نوع الالتزام المعنى)*

يُراعى في تحديد ما إذا كان الالتزام التزامًا ببذل عناية، أو التزامًا بتحقيق نتيجة، عدة عناصر من بينها:

- (أ) أسلوب صياغة الالتزام في العقد.
- (ب) مُقابل العقد وأحكامه الأخرى .
- (ج) درجة المخاطرة التي ينطوي عليها - عادةً - تحقيق النتيجة المطلوبة.
- (د) قدرة الطرف الآخر على التأثير في تنفيذ الالتزام.

مادة ٦-١-٥

(تحديد نوعية الأداء)*

إذا لم تكن نوعية التنفيذ محددة، أو قابلة للتحديد، بالرجوع إلى العقد، فيلتزم كل متعاقد بأن يكون التنفيذ من نوعية معقولة لا تقل عن المستوى المتوسط بالنظر إلى ظروف الحال.

*) Devoir De Coollaboration – Co-Operation Between the Parties.

*) Obligation De Resultat Et Obligation De Moyen – Duty to Achieve a Specific Result. Duty of Best Efforts.

*) Determiation Du Type D'Obligation – Determiation of Kind of Duty Involved.

*) Determiation De La Qualite De La Prestation – Determiation of Quality of Performacne.

مادة ٧-١-٥

(تحديد المُقابل)*

(١) إذا لم يُحدد المُقابل في العقد أو لم يرد به ما يسمح بتحديدته، يُعتبر ذلك، ما لم يوجد ما يشير إلى خلافه، بمثابة إحالة مرجعية من الأطراف إلى المُقابل الجاري التعامل به في تاريخ إبرام العقد بالنسبة لمثل هذا الأداء في الظروف المماثلة في مجال التجارة المعنى. فإذا لم يكن هذا المُقابل الجاري متاحًا، فيُحدد بالمُقابل المعقول.

(٢) إذا كان الثمن واجبًا تحديده بمعرفة أحد الأطراف وكان هذا التحديد غير معقول بشكل واضح، فيستبدل به المُقابل المعقول، ما لم يُتفق على خلاف ذلك.

(٣) إذا كان المُقابل وأُجب التحديد بمعرفة أحد الأطراف أو الغير، ولم يقم هذا الطرف أو الغير بهذه المهمة، فيُحدد بالمُقابل المعقول.

(٤) إذا كان المُقابل واجبًا تحديده بالإحالة إلى عناصر غير موجودة أو لم تعد موجودة أو مُتاحة، فيستبدل بها أقرب عنصر لها.

تعليق

مادة ٨-١-٥

(فسخ العقد غير محدد المُدة)*

يجوز لكل طرف إنهاء عقد غير مُحدد المُدة بمجرد توجيهه إخطارًا للطرف الآخر مع منحه مهلة معقولة. وفيما يتعلق بآثار الفسخ بوجه عام و الاسترداد، تنطبق المادتان ٧-٣-٥ و ٧-٣-٧.

المادة ٩-١-٥

(النزول الإتفاقي)*

١- يجوز للدائن أن ينزل عن حقه بمؤجّب إتفاق مع المدين .

الإيجاب بالنزول دون مُقابل عن حق يُعتبر مقبولاً إذا لم يرفضه المدين فور علمه به.

المبحث الثاني: حُقوق الغير*

مادة ١-٢-٥

(الاشتراط لمصلحة الغير)**

(١) يجوز للأطراف ("المتعهد" و"المشترط") أن يمنحا بإتفاق، صريح أو ضمني، حقًا للغير ("المُستفيد").

*) Fixation Du Prix – Price Determination.

*) Contrat A Duree Indeterminée – Contract For an Indefinite Period.

*) Renonciation Par Convention – Release by Agreement.

*) Droits Des Tiers – Third Party Rights.

**) Stipulation Pour Autrui – Contracts in Favour of Third Parties.

(٢) يتحدد وجود حق المُستفيد أو المُنتفع ومضمونه، قَبْلَ المتعهد بِاتِّفَاقِ الطرفين ويخضع للشروط والقيود الأخرى بِمُوجِبِ الاتِّفَاقِ.

مادة ٢-٢-٥

(قابلية الغير للتعيين)*

يجب أن يكون المُستفيد قابلاً للتعيين، بدقة كافية ، في العقد، ولكن لا يلزم وجوده عند إبرام العقد.

مادة ٣-٢-٥

(بنود الإِسْتِبعاد والتقييد)*

يتضمن منح الحُقوق إلى المُستفيد حقه في التمسك ببند في العقد، يستبعد، أو يُقيد، مسؤولية المُستفي

مادة ٤-٢-٥

(الدفع)*

يجوز للمتعهد أن يحتج في مواجهة المُستفيد بكل الدفع التي يُمكنه أن يحتج بها قَبْلَ المشترط.

مادة ٥-٢-٥

(الرجوع)*

للأطراف الحق في تعديل الحُقوق التي مُنحت بِمُوجِبِ العقد الى المُستفيد أو الرجوع عنها، مادام الأخير لم يقبلها أو لم يتصرف، بصورة معقولة، مُعتمداً عليها.

مادة ٦-٢-٥

(النزول)*

يجوز للمستفيد أن ينزل عن حق منح له.

المبحث الثالث: الالتزامات المشروطة

مادة ١-٣-٥

(أنواع الشروط)

قد يبرم العقد، أو يُصاغ الالتزام العقدي مُعلقاً على شرط وقوع أمر محتمل، بحيث لا ينفذ العقد، أو الالتزام العقدي، إلا بوقوع الأمر (شرط واقف) أو ينقضي حال وقوع الأمر (شرط فاسخ).

مادة ٢-٣-٥

(آثار الشروط)

ما لم يتفق الأطراف على غير ذلك :

*) Tiers Identifiable – Third Party Identifiable.

*) Clauses Exenoratoires Et Limitatives – Exclusion and Limitation Clauses.

*) Moyens De Defence – Defences.

*) Revocation - Revocation.

*) Renonciation – Renunciation.

(أ) يُنتج العقد أو الألتزام العقدي المعني أثره عند تحقق الشرط الواقف .

(ب) يزول العقد أو الألتزام العقدي عند تحقق الشرط الفاسخ .

مادة ٣-٣-٥

(تداخل الشروط)

(١) إذا حال أحد الأطراف دون تحقق الشرط بالمخالفة للألتزام بحسن النية ونزاهة التعامل أو الألتزام

بالتعاون ، فلا يجوز لهذا الطرف أن يتمسك بتحقيق الشرط .

(٢) إذا أوقع أحد الأطراف الشرط ، بالمخالفة للألتزام بحسن النية ونزاهة التعامل أو الألتزام بالتعاون ،

فلا يجوز لهذا الطرف أن يتمسك بعدم تحقق الشرط.

مادة ٤-٣-٥

(الألتزام بالمحافظة على الحقوق)

عند تحقق الشرط ، لا يجوز لطرف ، بالمخالفة للألتزام بالتصرف بحسن نية ونزاهة التعامل، أن يتصرف

بما يلحق الضرر بحقوق الطرف الآخر حال تحقق الشرط .

مادة ٥-٣-٥

(الاسترداد حال تحقق الشرط الفاسخ)

(١) عند تحقق الشرط الفاسخ ، تنطبق قواعد الاسترداد الواردة في المواد ٦-٣-٧ حتى ٧-٣-٧ ، مع

إدخال المناسب من التعديلات.

(٢) إذا اتفق الأطراف على أعمال الشرط الفاسخ بأثر رجعي، تطبق قواعد الاسترداد الواردة في مادة

٣-٢-١٥ ، مع إدخال المناسب من التعديلات.

الفصل ٦

" التنفيذ "

المبحث الأول: التنفيذ بوجه عام

مادة ١-١-٦

(توقيت التنفيذ)*

يلتزم المدين بأن يُنفذ التزاماته:

(أ) إذا عُين التاريخ في العقد ، أو كان قابلاً للتحديد بموَجِب للعقد، فيتم التنفيذ في هذا التاريخ.

(ب) إذا حددت فترة زمنية في العقد، أو كانت قابلة للتحديد بموَجِب العقد، فيتم التنفيذ في أي وقت خلال

هذه الفترة ما لم تدل الظروف على أن للدائن اختيار توقيت التنفيذ.

(ج) فإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين، يكون التنفيذ، خلال مهلة معقولة تبدأ من إبرام العقد.

*) Moment De L'execution – Time of Performance.

مادة ٦-١-٢

(التنفيذ دفعة واحدة أو على دفعات)*

في الحالات المنصوص عليها في المادة ٦-١-١ (ب) و (ج)، يلتزم كل طرف بتنفيذ التزماته دفعة واحدة مادام ذلك ممكناً، ما لم تُشر الظروف إلى خلاف ذلك .

مادة ٦-١-٣

(التنفيذ الجزئي)*

(١) يجوز للدائن أن يرفض عرضاً بالوفاء الجزئي عند حلول ميعاد التنفيذ، سواء أكان هذا العرض مصحوباً بضمانة لتنفيذ باقي الألتزامات العقدية أم لا، ما لم تكن للدائن مصلحة مشروعة في الرفض.
(٢) يتحمل المدين بأى نفقات إضافية تحملها الدائن جراء التنفيذ الجزئي، مع عدم الإخلال بأية وسيلة أخرى .

مادة ٦-١-٤

(أولويات الأداءات)*

(١) يلتزم أطراف العقد بالتنفيذ إذا كان في الإمكان التنفيذ المتزامن لأداءاتهم، ما لم تُشر الظروف إلى خلاف ذلك .

(٢) إذا كان أداء أحد الأطراف يستغرق فترة من الزمن في التنفيذ، فعلى هذا الطرف أن يُنفذ أولاً، ما لم تُشر الظروف إلى خلاف ذلك.

مادة ٦-١-٥

(التنفيذ قبل الاستحقاق)*

(١) يجوز للدائن أن يرفض التنفيذ قبل الاستحقاق ما لم تكن له أي مصلحة مشروعة في الرفض.
(٢) لا يؤثر قبول أحد الأطراف بالتنفيذ قبل الاستحقاق على تاريخ وجوب تنفيذه لالتزماته إذا كان هذا التاريخ قد حُدد دون اعتداد بتنفيذ الطرف الآخر لالتزماته.
(٣) يتحمل المدين بالنفقات الإضافية التي تكبدها الدائن من جراء التنفيذ قبل حلول الاستحقاق، دون إخلال بحق الدائن في أية وسيلة أخرى .

*) Execution en une seule fois et échelonnée – performance at one time or in instalments.

*) Execution Partielle – Partial Performance.

*) Ordre Des Prestations – Order of Performance.

*) Exécution avant l'échéance – earlier performance.

مادة ٦-١-٦

(مكان التنفيذ)*

(١) إذا كان مكان التنفيذ غير محدد، أو غير قابل للتحديد بمؤجّب العقد، فيجوز التنفيذ على النحو الآتي:

(أ) بالنسبة للتزام نقدي، يُنفذ في مقر منشأة الدائن،

(ب) وبالنسبة لأي التزام آخر، يُنفذ في مقر منشأة المدين .

(٢) يلتزم الطرف الذي غير مكان منشأته بعد إبرام العقد بأن يتحمل أي زيادة في النفقات ترتبط بالتنفيذ مادامت تنتج عن هذا التغيير.

مادة ٧-١-٦

(الوفاء بشيك أو بأدوات أخرى)*

(١) يجوز الوفاء بأي وسيلة مستخدمة في الظروف العادية للأعمال في مكان الوفاء .

(٢) مع ذلك، فإن الدائن الذي يقبل، إما إعمالاً للفقرة السابقة، وإما باختياره، شيكاً أو أي أمر آخر بالوفاء أو تعهد بالوفاء ، يُفترض فيه أن قبوله لم يتم إلا تحت شرط التحصيل.

مادة ٨-١-٦

(الوفاء بتحويل نقدي)*

(١) ما لم يكن الدائن قد أخطر مدينه بحساب معين، يجوز أن يتم الوفاء عن طريق تحويل نقدي إلى أي من المؤسسات المالية التي أفصح الدائن بأن له حساباً لديها.

(٢) في حالة الوفاء بطريق التحويل النقدي، تبرأ ذمّة المدين من التزاماته عند إنتاج التحويل إلى المؤسسة المالية للدائن أثره .

مادة ٩-١-٦

(عملة الوفاء)*

(١) إذا كانت عملة الوفاء المتفق عليها لالتزام نقدي تختلف عن عملة مكان الوفاء، فيجوز للمدين الوفاء بعملة مكان الوفاء إلا في الأحوال الآتية:

(أ) إذا كانت هذه العملة ليست حرة التحويل،

أو

*) Lieu D'execution – Place of Performance.

*) Paiements Par Cheques Ou Autres Instruments – Payment by Cheque or Other Instrument.

*) Paiement Par Transfer De Fonds – Payment by Funds Transfer.

*) Monnaie De Paiement – Currency of Payment.

- (ب) إذا كان الأطراف قد اتفقوا صراحة على أن لا يتم الوفاء إلا بعملة الائتزام.
- (٢) يجوز للدائن أن يطلب الوفاء بعملة مكان الوفاء حتى في الحالة الواردة في الفقرة (١) (ب) إذا كان من المستحيل على المدين الوفاء بعملة الائتزام.
- (٣) يتم الوفاء بعملة المكان الذي يجب الوفاء فيه طبقاً لسعر الصرف المحدد في تاريخ الاستحقاق.
- (٤) مع ذلك، إذا لم يسدد المدين دينه في تاريخ الاستحقاق، فيجوز للدائن في هذه الحالة أن يطلب أن يتم الوفاء طبقاً لسعر الصرف المحدد في لحظة الاستحقاق أو لحظة الوفاء.

مادة ١٠-١-٦

(عملة الوفاء عند عدم تحديدها)*

عند عدم تعيين العملة التي يُسدد بها الائتزام النقدي، يتم الوفاء بعملة المكان وأُجِب الوفاء فيه.

مادة ١١-١-٦

(تكلفة التنفيذ)*

يتحمل كل طرف بنفقات تنفيذ التزاماته.

مادة ١٢-١-٦

(أولوية الوفاء)*

(١) يجوز للمدين الذي التزم بأكثر من دين نقدي لنفس الدائن أن يُحدد عند الوفاء الدين الذي يقصد الوفاء به. مع ذلك ، يبرئ الوفاء ذمّة المدين أولاً من النفقات ثم من الفوائد المستحقة وأخيراً من أصل الدين.

(٢) إذا لم يُشر المدين إلى الأولوية، فيجوز للدائن خلال مدة زمنية معقولة بعد قيام المدين بالوفاء أن يخطر المدين بتحديد الائتزام الذي وجه إليه هذه المدفوعات، بشرط أن يكون هذا الائتزام مُستحقاً وغير متنازع عليه.

(٣) في حالة عدم التعيين طبقاً للفقرتين (١) أو (٢) يوجه الوفاء إلى الائتزام الذي يستوفى أحد المعايير ، على الترتيب التالي :

(أ) الائتزام الذي حل أو الذي يحل أجله أولاً.

(ب) الائتزام الذي للدائن فيه أقل ضمان.

(ج) الائتزام الأشد عبئاً على المدين .

(د) الائتزام الأقدم.

*) Monnaie Non Precisee – Currency Not Expressed.

*) Cout De L'execution – Costs of Performance.

*) Imputation De Paiements – Imputation of Payments.

وإذا لم تنطبق أي من المعايير السابقة، يوجه الوفاء إلى كل هذه الالتزامات بنسبة قيمة كل منها.

مادة ١٣-١-٦

(أولويات الوفاء بالالتزامات غير النقدية)*

تنطبق المادة ١٢-١-٦، بعد إدخال التعديلات المناسبة، عند تحديد أفضلية تنفيذ الالتزامات غير النقدية.

مادة ١٤-١-٦

(طلب ترخيص إداري)*

إذا استلزم قانون دولة ما الحصول على ترخيص إداري من شأنه أن يؤثر على صحة العقد أو تنفيذه، ولم ينص القانون أو تدل الظروف على عكس ذلك فتنتطبق القواعد التالية:

(أ) إذا كان لأحد الأطراف وحده منشأة في هذه البلد، فإن هذا الطرف هو الذي يلتزم باتخاذ كل الإجراءات الضرورية للحصول على هذا الترخيص.

(ب) في أي حالة أخرى، يقع عبء اتخاذ الإجراءات الضرورية للحصول على الترخيص على عاتق الطرف الذي يقتضي تنفيذ التزامه الحصول عليه.

مادة ١٥-١-٦

(إجراءات الحصول على الترخيص)*

(١) يلتزم الطرف الذي يقع على عاتقه اتخاذ الإجراءات الضرورية للحصول على الترخيص بأن يتخذها ودون تأخير غير مبرر، على أن يتحمل بالنفقات .

(٢) يلتزم هذا الطرف، كلما كان ذلك مناسباً، أن يخطر - دون تأخير غير مبرر- الطرف الآخر بحصوله، أو عدم حصوله، على الترخيص .

مادة ١٦-١-٦

(عدم منح الترخيص أو رفضه)*

(١) إذا لم يصدر بالرغم من اتخاذ الطرف كل التدابير المطلوبة منه قرار بمنح الترخيص أو برفضه خلال المدة المتفق عليها، أو خلال وقت معقول من تاريخ إبرام العقد عند عدم الاتفاق على مدة معينة، فيمكن لأي من أطراف العقد أن ينهيه.

(٢) لا ينطبق حكم الفقرة الأولى إذا كان الترخيص لا يتعلق إلا ببعض بنود العقد فقط، وفي حالة رفض منح الترخيص تنطبق متى كان يبدو من المعقول في ضوء الظروف التمسك بالبنود الأخرى.

*) Imputation En Cas D'obligations Non Pecuniaires – Imputation of Non-Monetary Obligations.

*) Demande D'Autorisation Publique – Application for Public Permission.

*) Procedure De L'Obtention De L'autorisation – Procedure in applying for permission.

*) Autorisation Ni Accordee Ni Refusee – Permission Neither Granted Nor Refused.

مادة ١٧-١-٦
(رفض الترخيص)*

- (١) يؤثر رفض إصدار ترخيص على صحة العقد ويؤدي إلى بطلانه. وإذا أثر رفض إصدار الترخيص على بعض بنود العقد دون غيرها، تبطل هذه البنود وحدها كلما كان من شأن الظروف أن تجعل التمسك بالبنود الأخرى من العقد معقولاً.
- (٢) تُطبق القواعد الخاصة بعدم التنفيذ إذا أدى رفض منح الترخيص إلى استحالة تنفيذ العقد كلياً أو جزئياً .

المبحث الثاني: الظروف الشاقة*

مادة ١-٢-٦
(احترام العقد)*

عندما يصبح تنفيذ العقد أكثر كلفة بالنسبة لأحد الأطراف، يظل هذا الطرف، ملتزماً بتنفيذ التزاماته وفقاً للأحكام الواردة أدناه في شأن الظروف الشاقة .

مادة ٢-٢-٦

(تعريف الظروف الشاقة)*

تتوافر الظروف الشاقة إذا وقعت أحداث تُخل بصورة جوهرية بتوازن الأداءات العقدية إما لارتفاع في كلفة التنفيذ على أحد الأطراف وإما لنقص في قيمة الأداء المقابل، مع توافر ما يلي :

(أ) أن تقع هذه الأحداث، أو يعلم بها الطرف المضروب، بعد إبرام العقد.

(ب) أن لا يمكن، بصورة معقولة، أخذ هذه الأحداث في الحُساب من قِبَل الطرف المضروب، عند إبرام العقد.

أن تكون هذه الأحداث خارجة عن سيطرة الطرف المضروب.

مادة ٣-٢-٦

(آثار الظروف الشاقة)*

(١) في حالة الظروف الشاقة يحق للطرف الذي تعرض لها طلب إعادة التفاوض. ويتعين توجيه هذا الطلب مسبقاً دون تأخير غير مبرر.

*) Refus De L'autrosiation – Permission Refused.
*) Respect Du Contract – Contract to be Observed.
*) Definition – Definition of Hardship.
*) Effets – Effects of Hardship.

(٢) لا يخول طلب إعادة التفاوض، في حد ذاته، للطرف المضروب من الطرف الشاق الحق في التوقف عن التنفيذ.

(٣) إذا لم يتم التوصل إلى إتفاق خلال مدة معقولة، فيحق لأي من الطرفين اللجوء إلى القضاء.

(٤) إذا توصلت المحكمة إلى توافر الظروف الشاقة، فيمكن لها أن تقضي - مادام ذلك معقولاً - بأي مما يلي:

(أ) إنهاء العقد في التاريخ ووفقاً للشروط التي تُحدد ها، أو

(ب) تعديل العقد بهدف إعادة التوازن للأداءات.

الفصل ٧

عدم التنفيذ^(*)

المبحث الأول: عدم التنفيذ بوجه عام*

مادة ١-١-٧

(تعريف عدم التنفيذ)

عدم التنفيذ هو كل إخلال من أحد الأطراف في تنفيذ أي من التّزاماته الناتجة عن العقد، ويشمل ذلك التنفيذ المعيب أو التنفيذ المتأخر.

مادة ٢-١-٧

(تدخل الطرف الآخر)*

لا يجوز لأي طرف أن يستند إلى عدم تنفيذ الطرف الآخر كلما كان عدم التنفيذ راجعاً إلى تصرف، أو إغفال من جانبه أو إلى حادث آخر يتحمل تبعته.

^{*}) Inexecution – Non_Performance.

^{*}) Egypt 158

Libya 160

Syria 159

Iraq 178.

Lebanon 241.

Kuwait 210.

Algeria 120.

Maroc 260.

Ibn Nadjim, II, 195

Digeste, XVII, 3, 4§8; XIX, 1, 51§1.

^{*}) Inexecution En General – Non-Performance in General.

^{*}) Fait Du Creancier – Interference By The Other Party.

مادة ٣-١-٧

(الدفع بعدم التنفيذ)*

(١) يجوز للطرف الملتزم بتنفيذ أداؤه، بشكل متزامن، مع أداء الطرف الآخر أن يتوقف عن التنفيذ حتى يقوم الطرف الآخر بالتنفيذ.

(٢) يجوز للطرف الملتزم بتنفيذ أداؤه، على سبيل التتابع، بعد أداء التزام الطرف الآخر، أن يتوقف عن التنفيذ ما دام الطرف الآخر لم يُنفذ التزامه.

مادة ٤-١-٧

(التصحيح من المدين)*

(١) يجوز للمدين الذي لم يُنفذ أن يقوم على نفقته الخاصة بكل تدبير ضروري بهدف تصحيح عدم التنفيذ بالشروط التالية:

(أ) أن يوجه - دون تأخير غير مبرر - إخطارًا يشير فيه إلى الأسلوب المقترح للتصحيح وتوقيته.

(ب) أن يكون التصحيح مناسبًا للظروف.

(ج) أن لا تكون للدائن مصلحة مشروعة في رفض التصحيح، و

(د) أن يتم التصحيح دون تأخير.

(٢) لا يؤدي الإخطار بالفسخ إلى المساس بالحق في التصحيح.

(٣) يتم تعليق حقوق الدائن نفسها، ما دامت غير متوافقة مع تنفيذ أداوات المدين الذي لم يُنفذ ، إلى حين انتهاء المدة المحددة للتصحيح، بموجِب إخطار فعلي بالتصحيح.

(٤) يجوز للدائن أن يمتنع عن تنفيذ التزامه إلى حين إتمام التصحيح.

(٥) مع عدم الإخلال بالتصحيح، يحتفظ الدائن بالحق في المطالبة بتعويضات عن التأخر المترتب إلى جوار الضرر الواقع الذي لم يكن في الوسع تفادي وقوعه.

مادة ٥-١-٧

(مدة التنفيذ الإضافية)*

(١) في حالة عدم التنفيذ ، يجوز للدائن إخطار المدين بمنحه مدة إضافية لتنفيذ التزاماته.

(٢) قبل إنقضاء هذه المدة، يجوز للدائن خلال المدة الإضافية أن يسدد بعدم تنفيذ التزاماته المقابلة. كما يجوز له المطالبة بتعويضات دون اللجوء إلى وسائل ترضية أخرى . فإذا تلقى إخطارًا من المدين بأن

*) Exception D'execution – Withholding Performance.

*) Correction Par Le Debiteur – Cure by Non-Performing Party.

*) Delai D'execution Supplementaire – Additional Period for Performance.

الأخير لن يُنفذ خلال هذه المدة ، أو إذا انتهت المدة ولم يكن التنفيذ قد تم، فيجوز للدائن أن يلجأ إلى أية وسيلة للترضية متاحة له وفقاً لهذا الفصل.

(٣) يجوز للدائن في حالة التأخر غير الجوهرية في التنفيذ، أن يوجه إخطاراً يسمح فيه بمدة إضافية معقولة، ويجوز له وضع نهاية العقد عند إنقضاء هذه المدة. فإذا كانت المدة الإضافية المسموح بها غير معقولة، فتمتد لمدة معقولة. ويجوز للدائن أن يُضمن إخطاره ما يفيد أن عدم تنفيذ الالتزامات خلال المدة الممنوحة بموجب الإخطار يترتب عليه اعتبار العقد منتهياً بقوة القانون.

(٤) لا تنطبق الفقرة (٣) إذا كان الالتزام غير المنفذ ثانوي الأهمية بالنسبة إلى مجموع التزامات المدين .

مادة ٦-١-٧

(بنود الإعفاء)*

لا يجوز التمسك بالبند الذي يحد من مسؤولية أحد الأطراف عن عدم التنفيذ أو أن يستبعد هذه المسؤولية أو يسمح لأحد الأطراف بأن يقدم تنفيذاً يختلف اختلافاً جوهرياً عما كان من المعقول أن يتوقعه الطرف الآخر إذا كان التمسك بهذا البند شديد الإجحاف بالنظر إلى الغرض من العقد.

مادة ٧-١-٧

(القوة القاهرة)*

(١) يُعفى المدين من المسؤولية عن عدم التنفيذ إذا أثبت أن عدم التنفيذ يرجع إلى عائق لا سيطرة له عليه ، أو كان من غير المعقول أن يدخله في حساباته عند إبرام العقد ، أو كان لا يستطيع تجنب وقوعه، أو تفاديه أو تجاوزه نتائجه.

(٢) إذا كان العائق مؤقتاً فحسب، فيظل الإعفاء مُنتجاً لأثره خلال مدة معقولة يُراعى فيها أثر العائق على تنفيذ العقد.

(٣) يلتزم المدين بأن يُخطر الدائن بوجود العائق ونتائجه على قدرته على التنفيذ. فإذا لم يتسلم الطرف الآخر الإخطار خلال مدة معقولة بعد أن يكون المدين قد علم بالعائق أو كان في وسعه العلم به، فيسأل عن التعويضات المترتبة على عدم تسليم الإخطار .

(٤) ليس في هذه المادة ما يمنع أي طرف من مباشرة الحق في فسخ العقد أو التوقف عن التنفيذ أو المطالبة بفوائد عن المبالغ المستحقة.

*) Clauses Exoneratoires – Exemption Clauses.

*) Force Majeure – Force Majeure.

المبحث الثاني: الحق في التنفيذ*

مادة ١-٢-٧

(تنفيذ التّزام نقدي)*

في الأحوال التي لا يُسدد فيها المدين ديناً متمثلاً في مبلغ نقدي، فيجوز للدائن مطالبته بالوفاء .

مادة ٢-٢-٧

(تنفيذ التّزام غير نقدي)*

في الأحوال التي يلتزم فيها المدين بتنفيذ التّزام غير نقدي ولا يُنفذه، يجوز للدائن أن يطالب بالتنفيذ ما لم يكن:

(أ) التنفيذ مُستحيلاً من الناحية القانونية أو الواقعية،

(ب) التنفيذ أو، حسب الأحوال، وسائل التنفيذ الجبري غير معقولة فيما يخص الجهد المبذول أو النفقات المستحقة،

(ج) في استطاعة الدائن أن يحصل على التنفيذ بصورة معقولة بوسيلة أخرى .

(د) التنفيذ ذو طابع شخصي مَحْض، أو

(هـ) الدائن لم يطلب التنفيذ خلال مُدّة معقولة بعد أن عَلم ، أو كان في وسعه أن يعلم، بعدم التنفيذ.

مادة ٣-٢-٧

(إصلاح واستبدال الأداء المعيب)*

يتضمن الحق في التنفيذ، كلما كان ذلك واجباً ، الحق في طلب الإصلاح أو الاستبدال أو أي وسائل

تصحيح أخرى للتنفيذ المعيب - وتنطبق أحكام المادتين ١-٢-٧ و ٢-٢-٧ .

مادة ٤-٢-٧

(الجزاء القضائي)*

(١) إذا أمرت المحكمة أحد الأطراف بالتنفيذ، فيجوز لها - أيضاً - أن تفرض جزاءً عند عدم الامتثال لهذا الأمر .

(٢) تُسدد قيمة الجزاء إلى الدائن ما لم تنص القواعد الآمرة في قانون القاضي على غير ذلك. ولا

يترتب على الوفاء بها إلى الدائن إستبعاد حقه في المطالبة بتعويضات .

*) Droit A L'execution – Right to Performance.

*) Execution De L'Obligation De Somme D'Argent – Performance of Monetary Obligation.

*) Execution De L'obligation Non Pecuniaire – Performance of Non-Monetary Obligation.

*) Reparation Et Remplacement – Repair and Replacement of Defective Performance.

*) Penalite Judiciaire – Judicial Penalty.

مادة ٥-٢-٧

(تغيير وسيلة الترضية)*

(١) يجوز للدائن المطالب بتنفيذ التزم غير نقدي والذي لم يستأدي التنفيذ خلال المهلة المحددة، ولا خلال مهلة زمنية معقولة، أن يتمسك بأية وسيلة ترضية أخرى.

(٢) في الأحوال التي لا يمكن فيها التنفيذ الجبري لحكم بالتزام غير نقدي، يجوز للدائن أن يتمسك بأية وسيلة ترضية أخرى.

المبحث الثالث : الفسخ*

مادة ١-٣-٧

(الحق في الفسخ)*

(١) يجوز لأي طرف فسخ العقد في حالة عدم التنفيذ الجوهري من الطرف الآخر.

(٢) يُراعى بوجه خاص عند تحديد ما إذا كان عدم تنفيذ الالتزام يرقى إلى عدم تنفيذ جوهري، الظروف التالية :

(أ) أن يحرم عدم التنفيذ، بصورة جوهريّة، الدائن مما كان يحق له توقعه من العقد إلا إذا كان الطرف الآخر لم يتوقع، أو كان من غير المعقول أن يتوقع، هذه النتيجة.

(ب) أن يكون التنفيذ الحرفي للالتزام الذي لم يُنفذ هو جوهر العقد.

(ج) أن يكون عدم التنفيذ عمديًا أو نتيجة رعونة.

(د) أن يكون عدم التنفيذ سببًا لاعتقاد الدائن في أنه لا يمكن أن يعتمد على تنفيذ العقد في المستقبل.

(هـ) أن يتحمل المدين - في حالة الفسخ - بخسارة جسيمة نتيجة الإعداد أو التنفيذ للعقد.

(٣) في حالة التأخر يجوز كذلك للدائن فسخ العقد إذا لم يُنفذ المدين قبل إنقضاء المهلة المنصوص

عليها في المادة ٥-١-٧.

مادة ٢-٣-٧

(إخطار الفسخ)*

(١) يُباشِر فسخ العقد بتوجيه إخطار إلى المدين .

(٢) إذا كان عرض التنفيذ قد قدم متأخرًا، أو كان التنفيذ غير مطابق، فيسقط حق الدائن في فسخ العقد

ما لم يوجه إخطارًا إلى المدين خلال مهلة معقولة، بعد أن يعلم أو كان يجب عليه أن يعلم، أن العرض أو التنفيذ غير مطابق.

*) Changement De Moyens – Change of Remedy.

*) Résolution – Termination.

*) Performance of Monetary Obligation.

*) Notification De La Resolution – Notice of Termination.

مادة ٧-٣-٣

(عدم التنفيذ المُبتسّر أو المتوقع)*

يجوز لأي طرف فسخ العقد، إذا تبين قبل الاستحقاق، أن من الواضح رجوع عدم التنفيذ الجوهري إلى الطرف الآخر.

مادة ٧-٣-٤

(التأمينات الكافية لحسن التنفيذ)*

يجوز للطرف الذي يعتقد -استنادًا إلى أسباب معقولة أن الطرف الآخر سوف يخل إخلالًا جوهريًا بالتنفيذ - أن يُطالب بتقديم تأمينات كافية لحسن التنفيذ، ويحق له -إلى أن تقدم التأمينات- أن يمتنع عن تنفيذ التّزاماته الخاصة به. فإذا لم تقدم هذه التأمينات خلال مهلة معقولة، فيجوز له التمسك بفسخ العقد.

مادة ٧-٣-٥

(آثار الفسخ)*

(١) يترتب على فسخ العقد تحلل الأطراف مُستقبلًا من التّزاماتهم المتقابلة.

(٢) لا يحول الفسخ دون المُطالبّة بالتعويض عن عدم التنفيذ.

(٣) لا يؤثر الفسخ على أي حكم في العقد يتعلق بتسوية المنازعات أو أي حكم آخر من شأنه أن يُرتب آثاره حتى بعد الفسخ.

مادة ٧-٣-٦

(الاسترداد في العقود وأجبة التنفيذ دفعة واحدة)*

(١) يجوز لأي من الأطراف عند فسخ العقد المُطالبّة بالاسترداد العيني لما قام بتوريده بشرط أن يُرد

هذا الطرف، بالتزامن، كل ما حصل عليه.

(٢) إذا كان الرد العيني مُستحيلًا، أو غير مناسب، فيتم الرد بمقابل نقدي، كلما كان ذلك معقولًا.

(٣) لا يلتزم من تلقى الأداء بأن يسدد مقابل نقدي إذا كانت استحالة الرد ترجع إلى الطرف الآخر.

(٤) يجوز المُطالبّة بالتعويض عن النفقات المعقولة المطلوبة للمحافظة أو الإبقاء على ما نُفذ

من أداء.

*) Inexecution Anticipée – Anticipatory Non-Performance.

*) Assurances Suffisantes De Bonne Execution – Adequate Assurance of Due Performance.

*) Effets De La Resolution – Effects of Termination in General.

*) Réstitution – Restitution.

مادة ٧-٣-٧

(الاسترداد في العقود طويلة الأجل)

(١) عند فسخ عقد طويل الأجل، لا يجوز طلب الاسترداد إلا عن الفترة اللاحقة على وقوع الفسخ ، بشرط أن يقبل العقد الإنقسام.

(٢) تُطبق مادة ٧-٣-٦ كلما كان الاسترداد واجبًا .

المبحث الرابع : التعويض*

مادة ٧-٤-١

(الحق في التعويض)*

يترتب على عدم التنفيذ منح الدائن الحق في التعويض إما حصريًا وإما بالإضافة إلى وسائل ترضية أخرى إلا في أحوال الإعفاء في هذه المبادئ .

مادة ٧-٤-٢

(التعويض الكامل)*

(١) يحق للدائن الحصول على تعويض كامل عن الضرر الذي لحقه كنتيجة لعدم التنفيذ. ويتمثل هذا الضرر فيما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب مع الأخذ في الاعتبار أي كسب حققه الدائن نتيجة نفقات تحمل بها أو أضرار تجنبها.

(٢) يجوز أن يكون الضرر غير نقدي، ويُنتج بوجه خاص من جراء وقوع ضرر نفسي أو أدبي.

مادة ٧-٤-٣

(تحقق الضرر)*

(١) لا يُستحق التعويض إلا عن الضرر، بما في ذلك الضرر المُستقبل، الذي يثبت، بدرجة معقولة من اليقين، تحققه.

(٢) قد يُستحق التعويض عن فوات الفرصة بما يتناسب مع احتمال تحققها.

(٣) إذا لم يتيسر إثبات حجم الضرر، بدرجة كافية من اليقين، فتستقل المحكمة بتقديره.

*) Dommages Interets – Damages.

*) Droits Aux Dommages Interets – Right to Damages.

*) Reparation Integrale – Full Compensation.

*) Certitude Du Prejudice – Certainty of Harm.

مادة ٧-٤-٤

(توقع الضرر)*

لا يُسأل المدين إلا عن الضرر الذي توقعه أو كان في وسعه بصورة معقولة أن يتوقعه عند إبرام العقد، مادام هذا الضرر يبدو نتيجة محتملة لعدم التنفيذ.

مادة ٧-٤-٥

(إثبات الضرر في حالة الاستبدال)*

يجوز للدائن الذي فسخ العقد إذا أبرم عقدًا بديلاً خلال مدة معقولة وبطريقة معقولة، أن يسترد الفارق بين قيمة العقد الأصلي وقيمة العقد البديل، فضلاً عن التعويض عن أي ضرر إضافي آخر.

مادة ٧-٤-٦

(إثبات الضرر وفقاً للسعر الجاري)*

(١) إذا فسخ الدائن العقد ولم يُبرم عقد بديل وكان هناك سعر جارٍ للتنفيذ المتعاقد عليه، فيجوز للدائن استرداد الفارق بين قيمة العقد والسعر الجاري في تاريخ إنهاء العقد، فضلاً عن التعويض عن أي ضرر آخر.

(٢) يُعتبر سعراً جارياً السعر الذي يتفق عليه - بصفة عامة - نظير الأداء المُقدم في ظروف مشابهة وفي المكان الذي كان يتعين فيه تنفيذ العقد، أو إذا لم يكن هناك سعر جارٍ في هذا المكان، فيبدو من المنطقي عقلاً الإحالة إلى السعر الجاري في أي مكان آخر.

مادة ٧-٤-٧

(الضرر الجزئي الراجع إلى الدائن)*

عندما يرجع الضرر جزئياً إلى عمل، أو امتناع، من الدائن أو إلى حادث آخر يتحمل مخاطره الدائن، فيتم تخفيض التعويض بقدر مساهمة هذه العوامل في حصول الضرر، مع الأخذ في الاعتبار مسلك كل طرف.

مادة ٧-٤-٨

(تخفيف الضرر)*

(١) لا يُسأل المدين عن الضرر الذي تكبده الدائن بقدر ما كان يمكن للدائن تخفيفه باتخاذ

خطوات معقولة.

(٢) يحق للدائن استرداد أي مصروفات معقولة يكون قد تكبدها لدى محاولته تخفيف الضرر.

*) Previsibilite Du Prejudice – Foreseeability of Harm.

*) Preuve Du Prejudice En Cas De Remplacement – Proof of harm by Current Price.

*) Preuve Du Prejudice Par Reference Au Prix Courant – Proof of Harm by Current Price.

*) Prejudice Partiellement Imputable Au Creancier – Harm Due IN Part TO Aggrieved Party.

*) attenuation Du Prejudice – Mitigation of Harm.

مادة ٧-٤-٩

(استحقاق الفوائد عند عدم الوفاء النقدي)*

(١) إذا لم يُسدد أحد الأطراف مبلغًا من النقود عند استحقاقه، فيحق للدائن تقاضى فوائد على هذا المبلغ إعتبارًا من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ الوفاء ، سواء أكان عدم الوفاء مبررًا أم غير مبرر.

(٢) يقصد بسعر الفائدة، متوسط سعر الفائدة المصرفية الأساسي على الإقراض قصير الأجل، بالنسبة للعملة وأُجِب الوفاء بها، إذا لم يتوافر هذا السعر في هذا المكان، فينطبق مثله في بلد عملة الوفاء. وفى حالة عدم توافر هذا السعر في أي من هذين المكانين ، ينطبق سعر الفائدة المناسب الذي يُحدده قانون دولة عملة الوفاء.

(٣) يحقُّ للدائن تقاضى تعويضات إضافية إذا سبب له عدم الوفاء ضررًا أكبر.

مادة ٧-٤-١٠

(الفوائد على التعويضات)*

يبدأ حساب الفوائد على التعويضات المترتبة على عدم تنفيذ الألتزامات غير النقدية، إعتبارًا من تاريخ عدم التنفيذ، ما لم يُتفق على غير ذلك.

مادة ٧-٤-١١

(أسلوب التعويض النقدي)*

(١) تُسدد التعويضات دفعة واحدة. مع ذلك، قد تُسدد على دفعات إذا كان ذلك مُلائمًا لطبيعة الضرر.

(٢) يجوز أن يكون الوفاء بالتعويضات على دفعات يتغير مبلغها طبقًا لمؤشرات سعرية.

مادة ٧-٤-١٣

(التعويض المُتفق عليه عن عدم التنفيذ)*

(١) إذا اتفق في العقد على أن يسدد من يتخلف عن التنفيذ مبلغًا محددًا نظير عدم التنفيذ إلى الدائن، فيستحق الدائن هذا المبلغ، بصرف النظر عن الضرر الواقع فعلاً.

(٢) مع ذلك، يُمكن، دون إخلال بأي إتفاق على ما يُخالف ذلك، أن يُخفص التعويض الذي قُدر بمبلغ باهظ مُبالغ فيه إلى مبلغ معقول يتناسب مع الضرر المترتب على عدم التنفيذ ، وتُراعى في تحديده الظروف الأخرى.

*) Interets Pour Non Paiement De Somme D'Argent – Interest for Failure to Pay Money.

*) Interets Des Dommages-Interets – Interest On Damages.

*) Modalite De La Reparation En Argent – Manner of Monetary Redress.

*) Indemnité Etablie Au Contract – Agreed Payment for Non-Performace.

الفصل ٨

المُقاصَّة (٣)

مادة ٨-١

(شروط المُقاصَّة)*

١- كلما وجد شخصان يداين كل منهما الآخر على سبيل التقابل بمبالغ من النقود أو بديون أخرى من نفس الطبيعة، فإن أيًا منهما "الطرف الأول" يستطيع أن يقاص دينه قَبْلَ دائنه "الطرف الآخر" إذا توافر

في وقت عمل المُقاصَّة ما يلي:

(أ) الطرف الأول له الحق في اقتضاء دينه؛

(ب) دين الطرف الآخر مُحقق من حيث الوجود والمقدار ومستحق الأداء.

٢- إذا كانت ديون الطرفين ناشئة من نفس العقد، للطرف الأول أن يقاص دينه مُقابل دين على

الطرف الآخر غير مُحقق من حيث وجوده أو مقداره.

مادة ٨-٢

(المُقاصَّة في ديون بعملات أجنبية)*

إذا كان واجبًا دفع ديون نقدية بعملات متنوعة، فلا تجوز مباشرة الحق في المُقاصَّة إلا إذا كانت

العملتان حرتا الصرف ولم يكن الأطراف قد اتفقوا على أن يُسدّد الطرف الأول بعملة محددة.

مادة ٨-٣

(المُقاصَّة بالإخطار)*

يباشر الحق في المُقاصَّة بإخطار يوجه إلى الطرف الآخر

³) Compensation – Set-Off.

Digeste, XVI, 2, 18§1 (entre autres): code, IV, 31, 9.

Droit Musulman:

Eddor El Makhtar, V, 431,.

Hamaoui sur Ibn Nadjim, II, 47 notes:

Morched El- Hairan, 177, 184, 565, 892, 1010, 1011 – 1013.

Taoudi & Tasouli, II, 51, Ibn Acem, 700.

Madjella.

*) Conditions De Law Comensation – Conditions of Set-Off.

*) Compensation De Dettes En Monnaie Etrangere – Foreign Currency Set-Off.

*) Compensation Par Notification – Set-Off by Notice.

مادة ٨-٤

(محتوى الإخطار)*

- (١) يجب أن يُحدد الإخطار - بكيفية محددة ودرجة كافية - الديون التي يتعلق بها.
- (٢) إذا لم يُحدد الإخطار الديون التي في مقابلها التمسك بالمُقاصَّة ، فيجوز للطرف الآخر، خلال مدة معقولة، أن يُفصح للطرف الأول عنالدين، أو الديون التي تتم المُقاصَّة في مقابلها. فإذا لم يُفصح ؛ تتم المُقاصَّة في جميع الديون، بنسبة كل منها .

مادة ٨-٥

آثار المُقاصَّة

(١)تنقضي الديون بالمُقاصَّة.

(٢)إذا اختلفت قيمة الديون ، فإن المُقاصَّة تقضيها في حدود قيمة الدين الأقل.

(٣)تنتج المُقاصَّة أثرها من يوم الإخطار بها .

الفصل ٩

حوالة الحق وحوالة الدين وحوالة العقد*

المبحث الأول: حوالة الحق*

مادة ٩-١-١

(تعريف)

"حوالة الحق" هي إتفاق بين شخص يقال له "المُحيل" إلى آخر يقال له "المُحال إليه" على حوالة حق للمُحيل قبل الغير "المدين"، محلها الوفاء بمبلغ نقدي أو تنفيذ أداء آخر . وقد تتم الحوالة على سبيل الضمان.

٩-١-٢

(الاستبعادات)*

لا ينطبق هذا المبحث على الحوالات التي تتم طبقاً للقواعد الخاصة وأجبة التطبيق على :

(أ) حوالات بسندات قابلة للتداول أو مُستندات الملكية أو الأدوات المالية، أو

*) Contenu De La Notification – Content of Notice.

*) Cession des creances,

Cession des dettes,

Cession des contrats

*) Cession des creances – Assignment of rights

*) Exclusions - Exclusions

(ب) حوالات بحُقوق مُنشأة من مالك إلى آخر.

مادة ٣-١-٩

(قابلية الحُقوق غير النقدية للتنازل عنها)*

لا تجوز حوالة حق متعلق بتنفيذ أداء غير نقدي إلا إذا كانت الحوالة ليس من شأنها أن تجعل

الالتزام مُفرط التكلفة بما يشكل عبئاً أكبر .

مادة ٤-١-٩

(حوالة جزئية)*

(١) تجوز حوالة الحق المتعلق بوفاء مبلغ نقدي جزئياً .

(٢) لا تجوز حوالة الحق في تنفيذ أداء غير نقدي جزئياً إلا إذا كان قابلاً للانقسام، ولم يترتب على

الحوالة جعل الالتزام مُفرط الكلفة بما يشكل عبئاً أكبر.

مادة ٥-١-٩

(حُقوق مُستقبلية)*

يُعتبر الحق المُستقبل مُحالاً في لحظة الإتفاق بشرط أن يكون في الإمكان تعيين الحق، لدى نشأته،

باعتباره الحق المُحال .

مادة ٦-١-٩

(حُقوق مُحالة دون تعيين)*

تجوز الحوالة لعدد من الحُقوق معاً دون تعيين بشرط إمكان تعيينها باعتبارها حقوق مُرتبطة بالحوالة من

حيث توقيتها أو حينما تصبح مُحققة الوجود.

مادة ٧-١-٩

(الاكتفاء بالإتفاق بين المُحيل والمُحال إليه)*

(١) تتم حوالة الحق بمجرد الإتفاق بين المُحيل والمُحال إليه دون حاجة إلى إخطار المدين .

(٢) لا يلزم قبول المدين ما لم يكن الالتزام- طبقاً للظروف - محل إعتبار شخصي جوهري.

*) Cessibilite Des Creances Non Pecuniaires – Assignability of non-monetary rights).

*) Cession Partielle – Partial Assignment.

*) Creances Futures – Future Rights.

) Creances Cedees Sans Designation Individuelle – Rights assigned without individual specification.

*) Convention Entre Cedant Et Cessionnaire Suffisante – Agreement between assignor and assignee sufficient.

مادة ٨-١-٩

(التكلفة الإضافية على المدين) *

للمدين الحق في الحصول على تعويض من المُحيل أو المُحال إليه عن أية تكلفة إضافية تترتب على الحوالة.

مادة ٩-١-٩

(بنود حظر الحوالة) *

- (١) تصح حوالة الحق في قبض مبلغ نقدي رغم وجود إتفاق بين المُحيل والمدين يحد ، أو يمنع، من هذه الحوالة. مع ذلك ، يجوز أن يُسأل المُحيل قَبْلَ المدين عن عدم تنفيذ العقد.
- (٢) لا تصح حوالة الحق في تنفيذ أداء آخر إذا كان مُناقضًا لإتفاق بين المُحيل والمدين يحد ، أو يمنع، الحوالة. مع ذلك، تصح الحوالة إذا لم يكن المُحال إليه وقت الحوالة عالمًا، أو كان عليه أن يعلم بوجود هذا الإتفاق. في هذه الحالة، يجوز انعقاد مسئولية المُحيل قَبْلَ المدين عن عدم تنفيذ العقد.

مادة ١٠-١-٩

(إخطار المدين) *

(١) تبرأ ذمّة المدين بالوفاء قَبْلَ المُحيل ما دامت هذه الحوالة لم يتم الإخطار بها من المُحيل أو المُحال إليه.

(٢) لا تبرأ ذمّة المدين بعد تسلمه لهذا الإخطار إلا بالوفاء إلى المُحال إليه.

مادة ١١-١-٩

(الحوالات المتعاقبة) *

إذا تمت حوالة نفس الحق من المُحيل نفسه إلى محال إليهما ، أو أكثر ، على التعاقب، فتبرأ ذمّة المدين بالوفاء طبقًا لترتيب تسلم الإخطارات.

الفصل ١٠

مُدد التقادم*

) Frais Supplementaires Pour Le Debitur – Obligor's additional costs.*

*) Clauses D'incessibilite – Non-Assignment Clauses.

*) Notification Au Debitur – Notice To The Obligor.

*) Cessions Successives – Successive Assignments.

*) Delais De Prescription – Limitation Periods.

مادة ١-١٠ (نطاق التقادم)*

- (١) تحظر ممارسة الحُقوق الخاضعة لهذه المَبَادِء بعد إنقضاء فترة من الزمن، يُشار إليها بأنها "مُدّة التقادم" ، طبقًا لأحكام هذا الفصل.
- (٢) لا ينطبق هذا الفصل على المُدّة التي يلتزم خلالها أحد الأطراف - طبقًا لهذه المَبَادِء كشرط لاكتسابه، أو مباشرته ، لحقه - بتوجيه إخطارًا إلى الطرف الآخر، أو بتنفيذ أي عمل بخلاف اتخاذ إجراءات قانونية.

مادة ٢-١٠ (مُدّد التقادم)*

- (١) مُدّة التقادم في القواعد العامة هي ثلاث سنوات، يبدأ حسابها إعتبارًا من اليوم التالي لليوم الذي عِلِم فيه الدائن، أو كان عليه أن يعلم ، بالواقعات التي تُمكن الدائن من مباشرته لحقه .
- (٢) في جميع الأحوال، مُدّة التقادم القصوى هي عشر سنوات، يبدأ حسابها إعتبارًا من اليوم التالي لليوم الذي كان مُمكنًا فيه مباشرة الحق.

مادة ٣-١٠ (تعديل الأطراف مُدّد التقادم)*

- (١) يجوز للأطراف تعديل مُدّد التقادم.
- (٢) مع ذلك ، فلا يجوز لهم:

- (أ) تقصير المُدّة العامة للتقادم عن سنة واحدة؛
- (ب) تقصير المُدّة القصوى للتقادم عن أربع سنوات؛
- (ج) إطالة المُدّة القصوى للتقادم لأكثر من ١٥ سنة.

مادة ٤-١٠ (مُدّة التقادم جديدة بإقرار بحُقوق)*

- ١- إذا أقر المدين قبل إنقضاء مُدّة التقادم التي تفرضها القواعد العامة بحق الدائن، فيبدأ حساب مُدّة التقادم الجديدة- طبقًا للقواعد العامة- إعتبارًا من اليوم التالي لليوم الذي تم فيه الإقرار .

*) Portee Du Chapitre – Scope of the Chapter.

*) Délais De Prescription – Limitation Periods.

*) Modification Des Delais De Prescription Par Les Parties – Modification of Limitation periods by the Parties.

*) Nouveau Delai De Prescription Par Reconnaissance Du Droit – New Limitation Period by Acknowledgement.

٢-تظل مدة التقادم القصوى دون تغيير، و يجوز تجاوزها ببدء مدة تقادم جديدة - طبقاً للقواعد العامة- وفقاً للمادة ١٠-٢(١).

مادة ١٠-٥

(الوقف بموجب إجراءات قضائية)*

(١) توقف مدة التقادم في الأحوال الآتية :

(أ) إذا باشر الدائن - بإقامته دعوى قضائية، أو بتدخله في دعوى قضائية قائمة بالفعل - تصرفاً - يُعتبر وفقاً لقانون المحكمة المقام أمامها النزاع -مُطالبته منه بحقه قبل المدين .

(ب) إذا كان المدين مُعسراً و تمسك الدائن بحقه خلال إجراءات الإعسار. أو

(ج) إذا تمسك الدائن بحقه -خلال إجراءات حل الكيان المدين -أثناء إجراءات الحل.

(٢) يستمر الوقف حتى صدور حُكم نهائي، أو حتى انتهاء الإجراءات بغير ذلك.

(ت) إذا كان المدين مُعسراً و تمسك الدائن بحقه خلال إجراءات الإعسار. أو

(ج) إذا تمسك الدائن بحقه -خلال إجراءات حل الكيان المدين -أثناء إجراءات الحل.

(٢) يستمر الوقف حتى صدور حُكم نهائي، أو حتى انتهاء الإجراءات بغير ذلك.

مادة ١٠-٦

(الوقف بموجب إجراءات تحكيمية)*

(١) يقف حساب مدة التقادم عندما يقوم الدائن بإقامة إجراءات تحكيمية أو بتدخله في إجراءات تحكيمية قائمة من قبل، أو بمباشرة أي تصرف يُعتبر وفقاً لقانون محكمة التحكيم المرفوع أمامها النزاع، مُطالبته منه بحقه قبل المدين . وإذا لم يوجد تنظيم للإجراءات التحكيمية أو نصوص تُحدد التاريخ الذي بدأت فيه إجراءات التحكيم ، فتعتبر الإجراءات قد بدأت في التاريخ الذي يصل فيه إلى المدين طلب التحكيم.

(٢) يظل الوقف مُستمرًا حتى صدور حُكم مُلزم أو حتى انتهاء الإجراءات بأية طريقة أخرى.

مادة ١٠-٧

(بدائل لتسوية المنازعات)*

تطبق أحكام المادتين ١٠-٥ و ١٠-٦ مع عمل التعديلات المناسبة، على الإجراءات الأخرى التي يطلب فيها الأطراف مساعدة الغير إياهم في محاولتهم التوصل إلى تسوية ودية لنزاعهم.

*) Suspension Par Les Procédures Judiciaires – Suspension by Judicial Proceedings.

*) Suspension Par Les Procédures Arbitrales – Suspension by Arbitral Proceedings.

*) Reglements Alternatifs Des Differends – Alternative Dispute Resolution.

مادة ٨-١٠

(الوقف فى حالات القوة القاهرة أو الوفاة أو عدم الأهلية)*

(١) إذا حيل بين الدائن وبين جعل مُدة التقادُم تتوقف عن الجريان طبقًا للمواد السابقة، بسبب عائق خارج عن سيطرته ولم يكن فى وسعه أن يتقاده أو يتجاوزَه، فتقف مُدة التقادُم - طبقًا للقواعد العامة - ولا تنته قبل سنة من توقف وجود العائق المعنى .

(٢) إذا كان العائق يتمثل فى عدم أهلية الدائن أو المدين أو الوفاة، فينتهى الوقف عندما تعيين ممثل لعديم أو ناقص الأهلية أو من يُنفذ وصية الطرف المتوفى أو يوزع تركته ، أو عندما يحل الخلف محل الطرف المتوفى فى ذمته المالية. وتنطبق مُدة السنة المنصوص عليها فى الفقرة (١)، على التفصيل المتقدم.

مادة ٩-١٠

(آثار إنقضاء مُدة التقادُم)*

- (١) لا يترتب على إنقضاء مُدة التقادُم إنقضاء الحق.
- (٢) يتعين على المدين حتى يُنتج إنقضاء مُدة التقادُم أثره أن يتمسك به كدفع.
- (٣) يظل حق الدائن ممكنًا الاعتماد عليه كدفع حتى مع التمسك بمُضي مُدة التقادُم الخاصة بهذا الحق.

*) Suspensions En Cas De Force Majeure, De Deces Ou D'incapacite – Suspension in case of Force Majeure, Death or Incapacity.

*) Effet De L'expiration Du Delai – Effects of Expiration of Limitation Period.

مادة ١٠-١٠

(الحق في المُقاصَّة)*

يجوز للدائن أن يُمارس الحق في المُقاصَّة إلى أن يتمسك المدين بمضي مُدَّة التقادُم.

مادة ١٠-١١

(الاسترداد)*

إذا كان التنفيذ قد تم وفاء بالتزام، فلا ينشأ للمدين حقاً في الاسترداد بسبب مُضي مُدَّة التقادُم.

الفصل ١١

تعدد المدينين والدائنين

المبحث الأول : تعدد المدينين

مادة ١-١-١١

(تعريف)

إذا التزم عدة مدينين بنفس الالتزام في مواجهة دائن :

- (أ) يتضامنون في الالتزامات مادام كل منهم ملتزماً بالدين كله.
(ب) يستقل كل منهم بالتزامه مادام كل منهم ملتزماً بنصيبه في الالتزام.

مادة ٢-١-١١

(قرينة التضامن)

عندما يلتزم عدد من المدينين بنفس الالتزام قَبْلَ دائن، فيفترض التضامن فيما بينهم ما لم تُشر الظروف إلى خلاف ذلك .

مادة ٣-١-١١

(حقوق الدائن قَبْلَ مدينين متضامنين)

عندما يلتزم المدينون بالتضامن ، فيجوز أن يُقتضي الأداء من أي منهم حتى يستوفي الدائن كامل دينه.

*) Droit De Compensation – Right of Set-Off.

*) Restitution – Restitution

مادة ٤-١-١١
(الدفع و المقاصة)

يجوز للمدين بالتضامن حال مطالبته بالوفاء التمسك بكل الدفع والحق في المقاصة، سواء أكانت متعلقة بشخصه أم مشتركة بينه وبين كل المدينين الملتزمين معاً، لكنه ليس له التمسك بدفع أو حقوق تتعلق بشخص واحد، أو أكثر، من غيره من المدينين الملتزمين معاً .

مادة ٥-١-١١
(آثار التنفيذ أو المقاصة)

يترتب على التنفيذ أو المقاصة لالتزام مدين متضامن أو المقاصة من الدائن مع دين لمدين متضامن، إبراء ذممة مدينين آخرين ملتزمين معه، قبل الدائن في حدود التنفيذ أو المقاصة .

مادة ٦-١-١١
(آثار الإبراء أو التسوية)

(١) يترتب على إبراء ذممة أحد المدينين المتضامنين أو التسوية معه، إبراء ذممة باقي المدينين في حدود نصيبه الذي تم الإبراء منه أو تسويته، ما لم تدل الظروف إلى غير ذلك.
(٢) عندما تبرأ ذممة المدينين الأخرى من حصة المدين الذي أبرأت ذمته، فليس لهم الرجوع على المدين الذي أبرأت ذمته بنصيبه في الدين طبقاً للمادة ١١-١٠-١ .

مادة ٧-١-١١
(آثار إنقضاء أو وقف مدة التقادم)

(١) لا يؤثر إنقضاء مدة التقادم لحقوق مدين قبل مدين بالتضامن، على ما يلي :

(أ) التزامات الدائن قبل المدينين المتضامنين الأخرى،
أو

(ب) حقوق المدينين بالتضامن في الرجوع على بعضهم البعض طبقاً للمادة ١١-١-١٠ .
(٢) إذا بدأ المدين في إجراءات طبقاً للمادة ١٠-٥ أو مادة ١٠-٦ أو مادة ١٠-٧ قبل أحد المدينين المتضامنين، فيقف حساب مدة التقادم في حق المدينين المتضامنين الأخرى .

مادة ٨-١-١١
(آثار الأحكام)

(١) لا يؤثر صدور حكم في شأن مسؤولية واحد أو أكثر، من المدينين المتضامنين على ما يلي :

(أ) التِرَامَات الدَائِن قَبْلَ باقِي المَدِينِين المُتضَامِين، أو

(ب) الحُقُوق فِي الرجُوع فِيمَا بَيْن المَدِينِين المُتضَامِين طَبَقًا لِلْمَادَةِ ١١-١-١٠

(٢) مع ذلك، يجوز للمدنيين المتضامنين الأخرى التمسك بهذا الحكم ما لم يكن قائمًا على أسباب

تخص شخص المدين المعني. في هذه

الحالات، تتأثر الحُقُوق فِي الرجُوع فِيمَا بَيْن المَدِينِين المُتضَامِين طَبَقًا لِلْمَادَةِ ١١-١-١٠ .

مادة ١١-١-٩

(التوزيع فيما بين المَدِينِين المُتضَامِين)

يلتزم المدينون المتضامنون ،فيما يتعلق بعلاقتهم ببعضهم البعض ، بحصص متساوية، ما لم تُشر

الظروف إلى خلاف ذلك.

مادة ١٠-١-١١

(نطاق دعوى الرجوع بما جاوز الحصة)

يجوز للمدين المتضامن الذي أوفى بما جاوز حصته أن يطالب باقي المدينين ،كلٌ بقدر حصته ، بما

سدده بالزيادة.

مادة ١١-١-١١

(حُقُوق الدائِن)

(١) يجوز للمدين المتضامن الذي تنطبق عليه مادة ١٠-١-١١ أن يتمسك، كذلك، بحُقُوق الدائِن، بما

في ذلك الحُقُوق التي تضمن الوفاء ، ليسترد الزيادة من كل المدينين المتضامنين الأخرى أو أي منهم

في حدود نصيبه الذي لم يسدد.

(٢) يحتفظ الدائِن الذي لم يستوف كامل دينه، بكل حُقُوقه قَبْلَ باقِي المَدِينِين فِي حدود حصته التي لم

تستوف، وله الأفضلية على المدينين المطالبين بما جاوز إنصبتهم .

مادة ١٢-١-١١

(الدفُوع فِي دعاوِي الرجُوع)

يتمتع المدين المتضامن حال الرجوع عليه من مدين ملتزم معه نفذ الالتزام، بما يلي :

(أ) أن يتمسك بكل الدفُوع وكل الحُقُوق فِي المُقاصَّة مادامت مشتركة فيما بين المدينين المُلتزمِين معًا

وكان فِي الإمكان التمسك بها أو مباشرتها من قَبْلَ المَدِينِ الملتزم معه فِي مواجهة الدائِن .

(ب) أن يتمسك بكل الدفُوع المتعلقة بشخصه .

مادة ١١-١-١٣

(عدم القدرة على الرجوع)

إذا عجز مدين متضامن سدد ما يجاوز حصته رغم بذله كل الجهود المعقولة، أن يستوفي حصة مدين

متضامن آخر، فيزيد نصيب باقي

المدينين، بما في ذلك المدين الذي أوفى، بنسبة الحصة .

مبحث رقم (٢): تعدد الدائنين

مادة ١١-٢-١

(تعريف)

عندما يجوز لعدد من الدائنين مُطالبة مدين بتنفيذ نفس الالتزام :

(أ) تستقل الديون مادام في استطاعة كل دائن المُطالبة، بحصته فحسب.

(ب) تُعد الديون محل تضامن مادام في استطاعة كل دائن المُطالبة بكل الأداء.

(ج) تُعد الديون مشتركة مادام لكل الدائنين المُطالبة بالأداء نفسه .

مادة ١١-٢-٢

(آثار ديون محل تضامن)

تبرأ بالوفاء الكامل بالالتزام بدين محل تضامن ديمّة المدين في مواجهة باقي الدائنين.

مادة ١١-٢-٣

(دفع متاحة قبل دائنين متضامين)

(١) يجوز للمدين أن يتمسك قبل الدائنين المتضامين بكل الدفع، ويباشر كل الحقوق في المقاصة، التي تتعلق بالعلاقة الشخصية بهذا الدائن أو التي يمكنه التمسك بها قبل كل الدائنين بفارق يتمثل في عدم أحقيته في التمسك بالدفع أو ممارسة الحقوق في المقاصة، التي تخص علاقته بواحد، أو أكثر، من الدائنين الآخرين .

(٢) تنطبق نصوص المواد ١١-١-٥، و ١١-١-٦، و ١١-١-٧ و ١١-١-٨، على الديون

التضامنية، مع إدخال الضروري من التعديلات.

مادة ١١-٢-٤

(توزيع الحصص بين الدائنين المتضامين)

(١) يكون للدائنين المتضامين، فيما بينهم، حصصًا متساوية ما لم تُشر الظروف إلى خلاف ذلك .

(٢) يلتزم كل دائن تلقى ما يجاوز حصته بنقل القدر الزائد للمدينين الآخرين في حدود ما لهم من

حصص.